http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1400) السنة السادسة - الثلاثاء (30) كانون الاول 2008

إدانات للهجوم الاسرائيلي على غزة

الرئاسة تؤيد عقد قمة عربية عاجلة.. والبرلمان يدعو الى الوقوف بوجه الاعتداءات

بغداد/ المدى

تواصلت الادانات الحكومية والشخصيات السياسية العراقية للغارات الاسرائيلية على مدينة غزة الفلسطينية والتي اوقعت مئات الضحايا منذ السبت الماضي.

ودعت البيانات والتصريحات الى ضرورة انهاء الاعتداء وان يكون لمجلس الأمن والأمم المتحدة دور في اتخاذ قرار سريع لوقف الاعتداء.

ودانت هيئة الرئاسة القصف الاسرائيلي لغزة الفلسطينية، وأعربت عن تأييدها لعقد قمة عربية طارئة. وذكر بيان للرئاسة "ان مجلس الرئاسة اذ يتابع ما يجري في غزة من عمليات قصف واستهداف للمدنيين بقلق شديد فانه يدين الاجتياح الاسرائيلي للمدينة التي عانت حصارا لقرابة سنة كاملة". وأضاف "ان مجلس الأمن والأمم المتحدة يجب ان يكون لهما دور في اتخاذ قرار سريع لردع اسرائيل والضغط عليها لوقف العمليات العسكرية غير المبررة واننا اذ نتضامن مع شعبنا في فلسطين عامة نؤيد الدعوة الى عقد قمة عربية طارئة لبحث العدوان ونؤكد تضامننا مع المواطنين الأبرياء في غزة المنكوبة".

من جهتها دانت الحكومة ، الغارات التي قام بها الجيش الاسرائيلي على قطاع غزة، والذي تسبب بمقتل واصابة المئات من الفلسطينيين. جاء ذلك على لسان الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ، واضاف، ان "الحكومة العراقية تدين الغارات الاسرائيلية والهجوم الذي يتعرض له المدنيون الفلسطينيون في قطاع غزة والذي تسبب بسقوط عدد كبير من الضحايا "، مبينا ان الحكومة "تطالب بوقف الأعمال العسكرية وعدم تعريض حياة المدنيين للخطر وتجنب سياسة العقاب الجماعي، وتطالب المجتمع الدولي بتحمل كامل مسؤولياته واتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف هذا الهجوم".

واضاف الدباغ ان العراق "سيشارك في اجتماعات الجامعة العربية لبلورة موقف عربي موحد من هذا الهجوم".

فيما دان المرجع الديني الاعلى السيد علي السيستاني العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة الفلسطيني، داعيا الدول العربية والإسلامية إلى اتخاذ مواقف عملية في سبيل وقف تلك العمليات التي تتواصل لليوم الثاني على التوالي.

وعبر السيستاني في بيان له، عن تضامنه مع المواطنين الفلسطينيين في غزة، واصفا ما يتعرضون له بالمأساة المروعة.

وشدد السيستاني على ضرورة إنهاء ما وصفه بالحصار الخانق المفروض على غزة منذ عدة أشهر والذي تسبب في خلق ظروف إنسانية صعبة نتيجة لشحة المواد الغذائية والأدوية والوقود.

كما دعا مجلس النواب في بيان له الدول العربية والاسلامية الى "رص الصفوف" لمواجهة اسرائيل ازاء ما يتعرض له الشعب الفلسطيني في غزة. وقال البيان إن البرلمان "يدعو الدول العربية والإسلامية إلى كافة الى رص الصفوف والوقوف بوجه هذه الافعال الاجرامية ووقف العمليات بشكل فوري لحقن الدم الفلسطيني"، مطالباً بـ"حل القضية عن طريق الحوار السلمي والطرق الدبلوماسية".

واوضح البيان ان "الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة يتعرض الى اعتداءات أثمة من قبل جيش الاحتلال الصهيوني والذي خلف المئات من الشهداء والجرحى من اخوتنا الفلسطينيين"، مبينا ان "تلك التجاوزات ما زالت مستمرة وبشكل وحشي حتى هذه الساعة لتزيد معاناة الشعب الفلسطيني وتسفك دمه وتهدم بناه التحتية". ووصف البيان ما يحصل بانه "سابقة خطيرة في تعاطي الاحتلال الصهيوني مع القضية الفلسطينية ومؤشرا سلبياً على طريق السلام في الشرق الاوسط".

كما دعا رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي عبد العزيز الحكيم، العراقيين للوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني لما يتعرض له في قطاع غزة، حسب بيان لمكتب الحكيم. وجاء في البيان، أن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة "تعرض منذ السبت إلى اعتداءات دموية وهجمة شاملة من قبل القوات العدوانية الإسرائيلية ما أسفر عن سقوط المئات من الضحايا بين قتيل وجريح"، داعيا العراقيين إلى "الوقوف إلى جانب هذا الشعب المظلوم امتداداً لمواقفه الداعمة منذ الإحتلال الاسرائيلي لفلسطين وحتى اليوم".

ووصف بيان الحكيم احداث غزة بأنها "مأساة انسانية وابادة جماعية تقشعر لها الابدان"، مطالبا الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي بالوقوف جميعاً إلى جانب الشعب الفلسطيني".

الى ذلك توالت ردود الفعل المحلية المنددة بالهجوم الاسرائيلي الأخير على غزة، وطالبت شخصيات وجهات سياسية عراقية مجلس الأمن بالتدخل لمنع مثل هذه الهجمات. وأعرب الحزب الشيوعي العراقي، عن ادانته "المجزرة الوحشية" التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية في غزة، في بيان لإعلامه. وجاء في بيان الحزب أن إقدام إسرائيل "على ارتكاب مجزرة مروعة في غزة راح ضحيتها المئات من الشهداء والجرحى من أبناء الشعب الفلسطيني يشكل جريمة أخرى ترتكبها السلطات الاسرائيلية منتهكة فيها القوانين والأعراف الدولية والإنسانية ويمثل تصعيداً عسكرياً خطيراً". وتابع الحزب في بيانه أن العدوان "يؤكد مجدداً عدم جدية الطرف الإسرائيلي في التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية ولجوئه إلى التسويف والمماطلة والمناورة مع كل المساعي الدبلوماسية والوساطات الدولية في هذا السياق، والتي استجابت لها السلطة الفلسطينية وتعاملت معها بمسؤولية". وأورد البيان أن "حزبنا الشيوعي العراقي يدين بشدة هذا العدوان الهمجي ويدعو الجامعة العربية والمجتمع الدولي الى التحرك السريع لدعوة مجلس الأمن الدولي للإنعقاد ومطالبة اسرائيل بالوقف الفوري لعملياتها المسلحة وفك الحصار عن أبناء غزة". ودعا الحزب في بيانه "سائر الأطراف الفلسطينية لبذل الجهود لانهاء حالة الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية عبر الحوار الوطني الفلسطيني وتوحيد المواقف لتعزيز الموقف الفلسطيني في المحافل العربية والدولية، وفي التعامل مع جميع المبادرات الدبلوماسية والمباحثات السياسية الرامية لتحقيق حل سلمي دائم وعادل للقضية الفلسطينية".

فيما طالبت النائبة في التيار الصدري مها الدوري "البرلمان العراقي بعقد جلسة طارئة لمناقشة الهجمات الأسرائيلية على غزة"، والحكومة العراقية "بتقديم مساعدات عاجلة للشعب الفلسطيني المنكوب". ودعت "الشعوب الاسلامية والعربية وكل منظمات حقوق الإنسان في العالم الى تحمل مسؤولياتها تجاه مايحدث من جرائم في فلسطين". وأضافت أن "على مجلس الأمن أن يثبت للعالم أنه مجلس أمن دولي لا واجهة للدفاع عن أمن أسرائيل وأمريكا".

كما أدان الاتحاد الاسلامي الكردستاني في بيان صدر عن مكتبه السياسي الغارات الاسرائيلية. وقال البيان ان "الاتحاد الاسلامي الكردستاني يدين الغارات الاسرائيلية والهجوم الذي يتعرض له المدنيون الفلسطينيون في قطاع غزة والذي تسبب في سقوط مئات من الضحايا". وطالب الاتحاد "بوقف الأعمال العسكرية وعدم تعريض حياة المدنيين للخطر ورفع الحصار عن قطاع غزة"، كما طالب "المجتمع الدولي خصوصا مجلس الأمن الدولي بالضغط على اسرائيل لأن تحترم حقوق الانسان".

وجدد حزب الفضيلة الإسلامي إدانته العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، في بيان أصدره بهذا الشأن، مبينا أنه يعد انتهاكا صارخا وتحديا واضحا للعهود والمواثيق الدولية وأبسط مبادئ حقوق الإنسان.

وجاء في بيان لمكتبه السياسي أن الحزب وبعد أن "أدان من قبل الحصار المفروض على قطاع غزة"، فانه يدين اليوم هذا "العدوان الإسرائيلي الغاشم والوحشي على شعبنا الفلسطيني الصابر في قطاع غزة، وما خلفه من دمار وخراب وعشرات الضحايا ما بين شهيد وجريح من الشباب والشيوخ والنساء والأطفال، يمثل انتهاكا صارخا وتحديا واضحا للعهود والمواثيق الدولية وابسط مبادئ حقوق الإنسان".

وكانت المدن الفلسطينية في قطاع غزة قد تعرضت الى هجمات جوية عنيفة منذ السبت خلفت مئات القتلى والجرحى من المدنيين، في اجراء قالت السلطات الاسرائيلية إنه رد على الهجمات الصاروخية لعناصر حركة حماس التي تطلقها باتجاه المستوطنات الاسرائيلية.

تقارير: انتخابات مجالس المحافظات تشهد زخما كبيرا من المرشحين

بغداد/ المدى

قالت تقارير صحيفة اميركية إن الناخبين العراقيين يشهدون الشهر المقبل تقديم ١٤,٥٠٠ ألف مرشح يتنافسون على ٤٤٠ مقعدا مفتوحا في مجالس المحافظات، ما يعد "زخما كبيرا" من الاهتمام بمرحلة جديدة من الحكم و"تحولا" في العملية الديمقراطية بالعراق.

وستضخ انتخابات المجالس المحلية التي ستجري في الـ٣١ من كانون الثاني الاول المقبل، كما ترى صحيفة ماكلاتشي ، دماء جديدة في المؤسسات الحكومية التي تشغلها كتل سياسية منذ انتخابات عام ٢٠٠٥. كما ستوفر لأحزاب وطنية موطئ قدم لتطور جداول اعمالها.

وتلاحظ الصحيفة ان ما معدله ٣٣ مرشحا يتقدمون لكل منصب، وهي نسبة يقول عنها بعض المرشحين انها تبين مدى الحماس لعراق ديمقراطي.

وتنقل الصحيفة عن عمار محمد جياد، ٣٥ سنة، وهو طبيب يرشح لمنصب في محافظة الانبار، قوله ان "التجربة الديمقراطية في العراق الجديد ولدت مؤخرا، عليه نجد الكثير من الناس يحاولون الدخول الى هذه العملية الديمقراطية". وتعلق الصحيفة بالقول ان العراقيين في الشارع اخذ تصورهم يتغير مع الانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٥، عندما اختار الناخبون قوائم لتمثيلهم. ولم تكن اسماء المرشحين ظاهرة على بطاقات الاقتراع لأنه كان من "الخطر" للغاية الاعلان عن انفسهم.

لكن في هذه المرة، كما تشير الصحيفة، ستحمل بطاقات الاقتراع اسماء المرشحين، على الرغم من ان بوسع الناخبين اختيار احزاب سياسية بدلا من شخصيات. فلوا اختاروا احزابا، فان الحزب هو الذي سينتقي الشخص الذي سيضعه في المنصب. وتقول ماكلاتشي ان "العراقيين كثيرا ما يعبرون عن غضبهم من حكومتهم الحالية، متهمين قادتهم المنتخبين بالعمل لمصالحهم الذاتية، ويشيرون الى منع اجراء التحقيقات بالفساد احيانا كدليل على الممارسة الخاطئة. وهذه الشكوك تلقي بظلالها على بعض الاراء في الانتخابات المقبلة".وتنقل الصحيفة اراء بعض العراقيين الذين يرون التنافس الانتخابي المحتدم حاليا انما هو "من اجل المال والفساد"، فيما يتمنى اخرون ان يكون المرشحون المقبلون "افضل" من الحاليين.

وبغض النظر عن تسمية المرشحين في قوائم الاقتراع، فان انتخابات عام المقبل تختلف عن الانتخابات البرلمانية التي عقدت في عام ٢٠٠٥ بنقطة مهمة اخرى، كما ترى الصحيفة، الا وهي ان عددا من الاطراف السياسية غير المشاركة في العملية الانتخابية السابقة يخططون للمشاركة فيها. وتبين الصحيفة أن الكثير منهم قاطعوا الانتخابات السابقة احتجاجا على "تضاؤل" دورهم في الحكومة، وقد حث رجال دين الناس على التصويت في الاسابيع الماضية في اثناء صلوات الجمعة من اجل اسماع صوتهم، كما تذكر الصحيفة.

وسط ترجيحات بازدياد اعدادها لتعويض الانسحاب العسكري

الشركات الأمنية البريطانية قلقة من رفع الحصانة عنها بالعراق

بغداد/ المدى

أبدت شركات امنية بريطانية خاصة، قلقها من رفع الحصانة عنها مطلع عام المقبل بحسب القانون العراقي الذي ترى انه "قد لا يوفر لها محاكمات عادلة"، في وقت ترجح فيه تقارير ازدياد الحاجة الى مثل تلك الشركات مع خفض الوجود العسكري في العراق، حسب ما ذكرت صحيفة غارديان البريطانية.

وقالت الصحيفة ان الحصانة "سترفع عن الاف المتعاقدين الامنيين البريطانيين في العراق في ١ من كانون الثاني ، ما يعرضهم الى النظام الجنائي الذي تتخلله عيوب، وينظر اليه بنحو واسع على انه لن يوفر محاكمة عادلة".

ويأتي هذا التحول في وضع المتعاقدين الامنيين البريطانيين القانوني نتيجة اتفاقية سحب القوات التي ابرمت بين حكومتي الولايات المتحدة والعراق.

ومنذ عام ٢٠٠٤، يتمتع كل المتعاقدين الاجانب العاملين لصالح قوات التحالف بحصانة من القوانين العراقية، والقليل منهم جرت ملاحقتهم قانونيا في بلدانهم، لكن بعد شهور من المفاوضات تنازل الامريكيون عن حقوقهم القانونية الى الحكومة العراقية على جميع المتعاقدين وشركاتهم عام لة لصالح قوات الجيش الامريكي.

وهناك ما يزيد عن ٣,٠٠٠ بريطاني مستخدمون في شركات امنية، كما تقول الصحيفة.

وللشركات البريطانية، حسب الصحيفة، حصة غير متكافئة من الاعمال الامنية في العراق، بعقود تزيد عن بليون دولار . في الاقل سدس مجمل الانفاقات الامريكية. في مدى السنوات الخمس الماضية، طبقا لتقرير امريكي صدر مؤخرا. وهناك ٧ شركات بريطانية تعد من اول ٣٠ شركة من حيث قيمة العقود.وتواجه الشركات البريطانية قرارات صعبة في ما اذا تخرج من العراق ام تبقى فيه، حسب اندي بيربارك، مدير النقابة البريطانية للشركات الامنية الخاصة. وقال بيربارك للصحيفة "سنقوم بتقييم تجاري في ما اذا ستواصل ممارسة عملها في العراق، ام لا. وانا متاكد من ان بعضها ستقوم بذلك، لكن ربما هناك اخرى تنظر في المخاطر الكبيرة وتقرر الانسحاب"، في اشارة الى الشركات الامنية البريطانية الخاصة.

وتقول الصحيفة ان القلق الرئيس هو من النظام القضائي العراقي. فهناك تقارير حقوق انسان رسمية صدرت مؤخرا تتحدث عن فترات احتجاز طويلة بسجون مكتظة، وتعذيب معتقلين، وقلة فرص وصول محامين، والسلطة القضائية تعاني التدخل السياسي والفساد. ويقول بيربارك "ستكون هناك مخاوف من ان المحاكم العراقية ربما لن تكون مهنية حقا ونزيهة".

ولكن ستكون هناك استثناءات، كما تكشف الصحيفة، من القواعد الجديدة. فالمتعاقدون الامنيون الذين تستخدمهم وزارة الخارجية البريطانية ويزيد عددهم عن ٤٠٠ متعاقد سيواصلون عملهم كـ"فريق تقني واداري" ويمنحون الحماية الدبلوماسية بموجب ميثاق فينا.

ومع خطط خفض الوجود العسكري في العراق في عام ين المقبلين، من المرجح ان يزداد الطلب على الحراس الامنيين، طبقا لما يذكر المفتش عام الامريكي الخاص بالعراق، ستيوارت بوين. ففي اخر تقاريره قال بوين ان "متطلبات الخدمات الامنية الخاصة من المرجح ان يزداد لتعويض الدعم الذي كان الجيش يوفره في السابق".

بين الفشل ونجاح مهامه

تباين في آراء السياسيين والمواطنين إزاء عمل البرلمان

بغداد/ أصوات العراق

تباينت آراء السياسيين والمواطنين ازاء عمل مجلس النواب خلال عام ٢٠٠٨، فقد أجمع نواب عن كتل نيابية مختلفة ومحللان سياسيان على أن البرلمان نجح في أداء مهامه خلال عام ٢٠٠٨ عبر سن عدد من القوانين المهمة ، فيما رأى مواطنون من محافظات مختلفة أن عمل البرلمان اتسم بـ"المحاصصة الطائفية".

وقال عضو مجلس النواب عن التحالف الكردستاني عبد الباري زيباري ان "البرلمان نجح في اداء مهمته التشريعية هذا عام بالتحديد". واضاف "برغم التحديات الكبيرة التي واجهها البرلمان هذا العام الا انه استطاع تشريع اهم القوانين التي تتعلق بمصير العراقيين".

وأدت التوافقات السياسية بين الكتل النيابية دورا في تمرير القرارات التي عرضت على المجلس، فعلى مدى عام الماضي مرر مجلس النواب عددا من القرارات التي أثارت حفيظة عدد من الكتل النيابية فيما نالت رضى الاخرى.

أما المحلل السياسي ابراهم الصميدعي فقد اعتبر أن "أداء مجلس النواب تأرجح بين النجاح والفشل هذا عام".

واوضح الصميدعي "في الاشهر الاخيرة من هذا عام بذل مجلس النواب مجهودا كبيرا في حسم الكثير من المسائل المهمة لمستقبل العراق والعملية السياسية، منها انجاز الاتفاقية الامنية بين العراق وواشنطن وتمديد بقاء القوات الاجنبية واقالة رئيسه محمود المشهداني التي تعد خطوة جريئة وناجحة لتصحيح مسار الجلسات المستقبلية".وعبر زعيم حزب الامة العراقية الذي يشغل مقعدا واحداً من مقاعد البرلمان مثال الالوسي عن اعتقاده بأن "مجلس النواب نجح في أداء مهامه هذه السنة بالمقارنة مع المؤسسات الحكومية الاخرى". واضاف الالوسي ان "المجلس لم يفشل في مهمته الرقابية فقد استطاع هذا عام من استضافة عدد من الوزراء لاستجوابهم". واوضح قائلا "لو اردنا ان ننسب الفشل لجهة فيجب ان ننسبها للأحزاب المشتركة في الحكومة والتي قيدت حركة المجلس الرقابية".

كما عبر عضو الائتلاف العراقي الموحد عبد الهادي الحساني عن اعتقاده بأن "عمل مجلس النواب هذا عام صعب التقييم ولا يمكن ان نصفه بالفشل او النجاح لأنه نجح في جانب وفشل في جانب اخر".

واضاف الحساني ان "جهات عديدة (لم يسمها) داخل مجلس النواب حاولت في الاشهر الاخيرة ان تسيس القوانين لصالحها ما خلق حالة من الفوضى انعكست سلبا على عمل المجلس وهو ما اصابه بالفشل في بعض الاحيان".

فيما وصف عضو الكتلة الصدرية احمد المسعودي عمل المجلس هذه السنة بالناجح والمثمر من خلال تمرير اغلب الاتفاقيات والقرارت من خلال التوافق بين الكتل، مشيرا الى ان المجلس كان "يفتقد للتوافقات" في الاعوام الماضية.

وقال المسعودي أن "على المجلس ان يتجاوز مسألة رئاسته في بداية العام المقبل"، معربا عن امله في ان "يسير" رئيس المجلس القادم مسار محمود المشهداني الذي كان يقف على مسافة واحدة من جميع الكتل.

وفي نفس السياق، قال المحلل السياسي سعد الحديثي إن "أداء البرلمان شهد عموما حالة من التحسن، وأعتقد ان الأمر ينعكس بصورة مباشرة في البرلمان منها تجاوز الولاءات الطائفية والعرقية ولاحظنا هذا الأمر في أكثر من مناسبة وفي أكثر من مشروع قرار وفي أكثر من مناقشة جرت في البرلمان".

لكن عدد من المواطنين في محافظات مختلفة كان رأيهم على النقيض، إذ أجمع أغلبهم على أن اداء المجلس كان ضعيفا واتسم "بالمحاصصة الطائفية" ولم يخدم الشعب العراقي. وقال عباس الشهابي وهو اعلامي يسكن بغداد ان "عمل المجلس هذا عام شأنه شأن الأعوام السابقة اتصف بالتلكؤ ومحاولة كل كتلة من الكتل البرلمانية تأخير مناقشة أو التصويت على قوانين مهمة، في حين حدث تصويت ولأسباب شخصية خلال دقائق على بعض القرارات كما حدث في التصويت على قرار سحب الحصانة من النائب مثال الآلوسي حتى دون النظر والتدقيق بمدى قانونية القرار".

من جهتها، قالت رؤى كريم وهي استاذة جامعية "منذ تاسيس المجلس الى هذا اليوم لم يتغير شيء مطلقا فمازالت النزعة الطائفية والنزعة الحزبية مسيطرة على اغلب اعضائه الذين ابتعدوا عن مصلحة المواطن وركزوا على مصالحهم الشخصية". وأوضحت كريم ان "المجلس فشل هذا عام كما الاعوام التي سبقته لأن طرحه لأي قانون كان طائفيا يجر اعضاءه الى خلافات وجدالات تصل الى النقاشات الحادة والصعبة".

لكن محمد الناصري وهو موظف من تكريت قال "بالرغم من الظروف الصعبة التي مر بها البلد لكن البرلمان في السنة الحالية تقدم وانجز عدة مشاريع هي ليست بالمستوى المطلوب لكنها جيدة وخاصة قانون الانتخابات وقانون سحب القوات الامريكية من العراق". وأضاف "نأمل ان يستمر العمل بالقوانين التي تفيد الشعب العراقي وخاصة في مجالي الاعمار والخدمات".